

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
وتقرير الفحص المحدود عليها

الشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

صفحة	المحتويات
٢-١	- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
٣	- قائمة المركز المالي المستقلة
٤	- قائمة الدخل المستقلة
٥	- قائمة الدخل الشامل المستقلة
٦	- قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٧	- قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٨ - ٤٣	- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة للشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

فيما عدا ما هو موضح بالفقرة التالية ، قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " . يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

أساس ابداء استنتاج متحفظ

لم نواف بدراسة معتمدة بمدى وجود اضمحلال فى قيمة أرصدة العملاء واوراق القبض فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ ايضاح رقم (١٠) والتي تتضمن ارصدة متوقفة لبعض الاطراف ذات العلاقة والشركة التابعة - شركة سهل حشيش للأستثمار السياحى بمبلغ وقدره ٥٧٢ مليون جنيه مصرى ومبلغ وقدره ٣٦٤ مليون جنيه مصرى على التوالى هذا ولم تتمكن من القيام باجراءات مراجعة بديلة.

استنتاج متحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات فى القوائم المالية الدورية المستقلة التى كان من الممكن ان تكون على دراية بها اذا حصلنا على البيانات والمعلومات الواردة فى الفقرة السابقة ، وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائها المالى المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيه الإنتباه

مع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً:

- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٣١-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة بشأن الموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوي إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوي إلي هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوي الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٢١ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوي لجلسة ١٨ سبتمبر ٢٠٢١ وتري إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وانها مرجحة للكسب في حين يري المستشار القانوني الخارجي بالشركة أن نسبة كسب أو خسارة القضية قد تكون متساوية . ويري كلا من المستشار القانوني الداخلي والخارجي للشركة انه بالرغم من صدور التقرير من هيئة المفوضين مؤيداً لقرار الهيئة الا انه تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة. وحتى تاريخه لم يتم الفصل في القضية ، ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب او مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.
- كما هو مبين تفصيلاً بالايضاح رقم (٣٣) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة بشأن الاحداث الهامة فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ الي انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد مما تسبب في اضطرابات في معظم الانشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام في مصر و كما هو مبين بالايضاح المذكور أعلاه قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة اجراءات لمواجهة هذا الخطر و الحد من تأثيره علي مركزها المالي إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التاكيد نتيجة الاحداث الحالية فان حجم تاثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي علي المدي الزمني لاستمرار تلك التأثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من اثار لمواجهة هذا الخطر وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي .
- لم يتم اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ حيث لم تنعقد الجمعية العامة العادية للشركة حتى تاريخ اصدار تقريرنا.

القاهرة في: ٢٢ أغسطس ٢٠٢١

 **بيكر تلي**
مراقب الحسابات
وحيد عبد الغفار
وشركاه

حسن بسيوني البشة
سجل قيد مراقبي الحسابات لدى
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	إيضاح رقم	
			الأصول
			الأصول غير المتداولة
٨٥ ٩٧٢ ٠٥٢	٨١ ٥١٤ ٩٩٣	(٥)	أصول ثابتة
٢ ٩٠١ ١٢٩	٣ ٠٥٤ ٠١١	(٦)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	(٧)	استثمارات في شركات تابعة
٤٨ ٩٧٩ ٢٨٤	٤٥ ٢٤١ ٧٦٥	(١٠)	عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل
٤١٦ ٣٠٠ ٣٧٥	٤٠٨ ٢٥٨ ٦٧٩		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٥١٨ ٣٩٩ ٥٢١	٥٢٣ ٧٤٧ ٠٦٩	(٨)	أعمال تحت التنفيذ
٤ ٧٣٨ ٩١٨	٥ ٢٧٣ ١٦٦	(٩)	المخزون
١ ٤٨٤ ٤٦٣ ٩٠٤	١ ٤٨٥ ٩٤٢ ١١٥	(١٠)	عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل
٩ ٦٥٢ ٨٦٢	١١ ٨٩٥ ٣٠٣	(١١)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٤ ٩٧٢ ٣٦١	١٨ ٨٣٥ ١٩١	(١٢)	نقدية وما في حكمها
٢ ٠٤٢ ٢٢٧ ٥٦٦	٢ ٠٤٥ ٦٩٢ ٨٤٤		مجموع الأصول المتداولة
٢ ٤٥٨ ٥٢٧ ٩٤١	٢ ٤٥٣ ٩٥١ ٥٢٣		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٧)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٤٧ ٨١٤ ٨٦٥	١٤٧ ٨١٤ ٨٦٥		الاحتياطي القانوني
٨٧ ٧٠٦ ٩٦٨	٦٩ ٨٥١ ٥٩٥		الأرباح المرحلة
١ ٢٨٥ ٥٢١ ٨٣٣	١ ٢٦٧ ٦٦٦ ٤٦٠		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
٤ ٨٤٣ ٨٩١	٦٥٠ ٨٣٢	(٢-٢٩)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٥٤٠ ١٦١ ٨٢٥	٥٣٨ ٧٩٢ ٥٩٤	(١٦)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طويلة الاجل
٥٤٥ ٠٠٥ ٧١٦	٥٣٩ ٤٤٣ ٤٢٦		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	(١٣)	مخصص مطالبات
١٢٦ ٧٥٩ ٣٥٣	١٢٢ ٨٤٦ ٩٧٣	(٨)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة
٤٦ ٢٣٤ ٥٩٦	٤٦ ١١٣ ٢٩٤	(١٤)	عملاء - دفعات مقدمة
٢٥٥ ٦٠١ ٦٠٣	٢٨١ ١٤٩ ٥٤٨	(١٥)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١١٤ ١٧٩ ٣٧٢	١١٣ ٩٧١ ١٢٠	(١٦)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - قصيرة الاجل
٥٤ ٨٤١ ٩٨٠	٥٢ ٣٧٧ ٢١٤	(١٩)	جاري شركات تابعة - شركة سهل حشيش
٦٢٨ ٠٠٠ ٣٩٢	٦٤٦ ٨٤١ ٦٣٧		مجموع الالتزامات المتداولة
٢ ٤٥٨ ٥٢٧ ٩٤١	٢ ٤٥٣ ٩٥١ ٥٢٣		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".

رئيس مجلس الإدارة
أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
أحمد مدبولي

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن السنة أشهر المنتهية في		إيضاح رقم	
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠		
--	--	٥٤ ٤٠٥ ٠٠٠	--	(١-٢٠)	إيرادات مبيعات أراضي وفيلات
١٨ ٨٤٥ ١٠٠	٢٥ ٠٣٤ ٦٨٨	٤٣ ٣٢١ ٩٥٠	٣٦ ٨٠٩ ٨٦١	(٢-٢٠)	إيرادات خدمات مؤداة
١٨ ٨٤٥ ١٠٠	٢٥ ٠٣٤ ٦٨٨	٩٧ ٧٢٦ ٩٥٠	٣٦ ٨٠٩ ٨٦١		
يخصم:					
--	--	--	(٦ ٤٣٥ ٠٠٠)	(١-٢٠)	مردودات مبيعات أراضي وفيلات - مشروع جمران
١٨ ٨٤٥ ١٠٠	٢٥ ٠٣٤ ٦٨٨	٩٧ ٧٢٦ ٩٥٠	٣٠ ٣٧٤ ٨٦١		صافي إيرادات النشاط
--	--	(٦ ٥٨٦ ٠٤٧)	١ ٤٣٥ ٢٦٣	(٢١)	تكلفة الحصول على الإيراد
(٢٢ ٦٢٥ ٦٥١)	(٣١ ٣٨٣ ٤٦٣)	(٥٠ ٤٠٤ ١٦٥)	(٥٤ ٠٣٠ ٩١٩)	(٢٢)	تكلفة خدمات مؤداة
(٢٢ ٦٢٥ ٦٥١)	(٣١ ٣٨٣ ٤٦٣)	(٥٦ ٩٩٠ ٢١٢)	(٥٢ ٥٩٥ ٦٥٦)		إجمالي تكاليف النشاط
(٣ ٧٨٠ ٥٥١)	(٦ ٣٤٨ ٧٧٥)	٤٠ ٧٣٦ ٧٣٨	(٢٢ ٢٢٠ ٧٩٥)		مجمل (الخسارة) الربح
٣ ٣٧٠ ٣٤٨	٣ ٠٥٣ ٣٨٠	٥ ٩٢٧ ٤٦٧	٥ ٧٤٩ ٤٨٢	(٢٣)	إيرادات تشغيل أخرى
(٢ ٣٧٩ ٤٨٣)	(٥ ٠٢ ٨٥٤)	(٥ ٤٨٥ ٣٨٨)	(١ ٢٨٢ ٦٤٩)	(٢٤)	مصروفات بيعية وتسويقية
(١٠ ٠٥٣ ٤٨٢)	(٨ ٤٥٠ ٩٣٩)	(١٧ ٧٧٥ ٠٩٨)	(١٣ ٤٤٥ ١٥٤)	(٢٥)	مصروفات إدارية وعمومية
(٥ ١٧٧ ٠١٩)	--	(١٤ ٨٢٩ ٣٤٣)	--	(٢٦)	مصروفات أخرى
(١٨ ٠٢٠ ١٨٧)	(١٢ ٢٤٩ ١٨٨)	٨ ٥٧٤ ٣٧٦	(٣١ ١٩٩ ١١٦)		نتائج أنشطة التشغيل
٧ ٨٧٢ ٠٨٨	٤ ٦٩٣ ٦٢٣	١٥ ٦١٦ ٨٧٤	١٠ ٢٦٣ ٨٢٥	(٢٧)	فوائد مؤجلة مستهلكة
١٦ ١٠٦ ٣٥١	(٥ ٥٦٥ ٨٦٤)	٣ ٩١٤ ٠١٣	(١ ١١٣ ١٤١)	(٢٨)	صافي تكلفة التمويل
٥ ٩٥٨ ٢٥٢	(٨ ١٢١ ٤٢٩)	٢٨ ١٠٥ ٢٦٣	(٢٢ ٠٤٨ ٤٣٢)		(خسارة) ربح الفترة قبل الضرائب
(١ ٤٤٤ ٨٣٨)	١ ٢٤٣ ٢٢٢	(٦ ٥٣٤ ٤١١)	٤ ١٩٣ ٠٥٩	(٢٩)	ضريبة الدخل
٤ ٥١٣ ٤١٤	(٦ ٨٧٨ ٢٠٧)	٢١ ٥٧٠ ٨٥٢	(١٧ ٨٥٥ ٣٧٣)		صافي (خسارة) ربح الفترة
٠,٠٠٤	(٠,٠٠٧)	٠,٠٢١	(٠,٠١٧)	(١٨)	نصيب السهم في (خسارة) ربح الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة


أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي


أحمد مدبولي

الشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
قائمة الدخل الشامل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
٤ ٥١٣ ٤١٤	(٦ ٨٧٨ ٢٠٧)	٢١ ٥٧٠ ٨٥٢	(١٧ ٨٥٥ ٣٧٣)	صافي (خسارة) ربح الفترة
--	--	--	--	الدخل الشامل الاخر:
--	--	--	--	بنود الدخل الشامل الاخر
٤ ٥١٣ ٤١٤	(٦ ٨٧٨ ٢٠٧)	٢١ ٥٧٠ ٨٥٢	(١٧ ٨٥٥ ٣٧٣)	اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة


أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي


أحمد مدبولى

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

البيانات	رأس المال المصدر والمدفوع	الاحتياطي القانوني	أرباح مرحلة	اجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٧.٨١٤.٨٦٥	١٥٤.٥٢٧.٢٠٦	١.٣٥٢.٣٤٢.٠٧١
ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	--	--	٢١.٥٧٠.٨٥٢	٢١.٥٧٠.٨٥٢
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	١.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٧.٨١٤.٨٦٥	١٧٦.٠٩٨.٠٥٨	١.٣٧٣.٩١٢.٩٢٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	١.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٧.٨١٤.٨٦٥	٨٧٧.٠٦٩.٦٨	١.٢٨٥.٥٢١.٨٣٣
خسارة الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	--	--	(١٧.٨٥٥.٣٧٣)	(١٧.٨٥٥.٣٧٣)
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	١.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٧.٨١٤.٨٦٥	٦٩.٨٥١.٥٩٥	١.٢٦٧.٦٦٦.٤٦٠

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالي

أحمد مديبولي

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في		إيضاح رقم	
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠		
٢٨ ١٠٥ ٢٦٣	(٢٢ ٠٤٨ ٤٣٢)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي (خسائر) أرباح الفترة قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي (الخسائر) الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٥ ٣٨١ ٥١٨	٤ ٥٢٨ ٤٠٣	(٥)	إهلاك أصول ثابتة
١٤ ٧٥٩ ٠١٩	--	(١٠)	عبء الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض
٧٠ ٣٢٤	--		مخصص مطالبات
(٥٨٥ ٣٣٣)	(٣٥٢ ٢٦٨)		فوائد دائنة
٣ ٤٢٣ ٠٧٨	١ ٤١٥ ٩٠٠		فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية
(١٥ ٦١٦ ٨٧٤)	(١٠ ٥١٧ ٥٢٥)	(١٠)	صافي فوائد مؤجلة مستهلكة
٣٥ ٥٣٦ ٩٩٥	(٢٦ ٩٧٣ ٩٢٢)		(خسائر) أرباح التشغيل قبل التغيرات في راس المال العامل
			التغير في: -
			أعمال تحت التنفيذ
(٢ ٣٧٨ ٧٥٩)	(٥ ٣٤٧ ٥٤٨)		مخزون
(٣١٢ ٩٥٠)	(٥٣٤ ٢٤٨)		عملاء وأوراق القبض
(٢٩ ٧٠٣ ٤٢٢)	١٢ ٢١٨ ٧٩٧		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٣ ١٥١ ٨٥٤)	(٢ ٢٤٢ ٤٤١)		التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
(٣ ٩٥٧ ٧٢٤)	(٣ ٩١٢ ٣٨٠)		عملاء - دفعات مقدمة
(١٦ ٨٧٧ ٧٥١)	(١٢١ ٣٠٢)		داننون وارصدة دائنة أخرى
(٧ ٢٠٦ ٦٩٢)	٢٥ ٥٤٧ ٩٤٥		مستحقات هيئة التنمية السياحية
٢ ٧٤٩ ٢٤١	(١ ٥٧٧ ٤٨٣)		جاري شركات تابعة
(٣ ٧٤٧ ٨٦٨)	(٣ ٣٢٢ ٦٣٠)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
(٢٩ ٠٥٠ ٧٨٤)	(٦ ٢٦٥ ٢١٢)		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
			مدفوعات لإقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(٣١٦ ٨٦٤)	(٢٢٤ ٢٢٦)		فوائد دائنة محصلة
٥٨٥ ٣٣٣	٣٥٢ ٢٦٨		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
٢٦٨ ٤٦٩	١٢٨ ٠٤٢		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
(٢٨ ٧٨٢ ٣١٥)	(٦ ١٣٧ ١٧٠)		النقدية وما في حكمها اول الفترة
٤٧ ٨٧٢ ٣٨٠	٢٤ ٩٧٢ ٣٦١	(١٢)	النقدية وما في حكمها آخر الفترة
١٩ ٠٩٠ ٠٦٥	١٨ ٨٣٥ ١٩١	(١٢)	

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
أحمد مدبولي

١- نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها

عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (٤/أ) شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السيد الاستاذ / محمد سمير عبد الفتاح.

غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحي سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتلحيه المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج.

(أ) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى ببورصة الأوراق المالية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.
- تم اعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٢ اغسطس ٢٠٢١.
- تم دعوة الجمعية العامة للشركة للإعقاد فى تاريخ ٣٠ اغسطس ٢٠٢١ وذلك لإعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ب- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التى يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في سنة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

هـ - قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

- السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المستقلة.

٣-١ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

- الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة.

- يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة البنود التالية يتم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الأخرى: -

- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخرى أو الخسائر).

- الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الإهلاك (٣-٢-ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١٤). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناؤه من أجله، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الإقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إجلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول: -

الأصل	الأعمار الإنتاجية المقدر
مباني وكرافانات	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	من ٥ إلي ١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	من ٣ إلي ١٦ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة وادوات كهربائية وكمبيوتر	من ٣ إلي ٥ سنوات
محطات التحلية والصرف والمعالجة	
- أعمال إنشائية	٣٠ سنة
- أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزانات مياه	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

- ٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ
يتم الاعتراف بالمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام.
ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ المركز المالي بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٦).
- ٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة
تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (إيضاح ٣-١٤) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.
- ٥-٣ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.
- ٦-٣ المخزون
يتم إثبات المخزون من الخامات وقطع الغيار بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وتتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكاليف أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.
ويتم تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المتحرك وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة التي تتحملها الشركة لتصنيع واقتناء المخزون والوصول به إلى موقعه وحالته الرهانة كما تتضمن تكلفة المخزون التام نصيبه من التكاليف غير المباشرة الصناعية والمحددة في ضوء الطاقة التشغيلية العادية.
- ٧-٣ أعمال تحت التنفيذ
يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن التكلفة كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.
- ٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة
تتمثل في التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة و تحسب وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لاستكمال تنمية وترفيق الأراضي المخطط بيعها وفقاً للمخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حده، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأراضي (إيضاح ٨) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حده، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوماً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ووفقاً للسياسة التي يقرها مجلس إدارة الشركة (إيضاح ١٠)، وهذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٤)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل خصم مناسب.

١٠-٣ عقود التأجير

يحدد المعيار المصري عقود التأجير رقم (٤٩) المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:
(أ) الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
(ب) الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

(أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
(ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته.

(ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
(د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.

(هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

القياس الأولي

الاعتراف بالأصول المحفوظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير
تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:
(أ) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "ب٤٢") ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكدًا بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(د) يتم تقييمه أخذاً في الاعتبار " (دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

يتم المحاسبة من عقود المشتري المؤجر بالنسبة لعقود البيع مع إعادة الاستئجار.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:
يتم قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناءً يتم الاعتراف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.
يتم المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.
إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:
يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار
و يتم المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.
يتم قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:
الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل
الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:
يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل.
ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".
١١-٣ قائمة التدفقات النقدية
يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصدوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣ الادوات المالية:

تقوم الشركة بتبويب الاصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: اصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، واصل مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية اخرى.

١٣-٣-١ الاصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الاولى بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها ، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الاخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الاصل المحول ، على ان تعترف فقط كأصل أو إلزام بالنتائج عن الحقوق أو الإلتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم إجراء مقاصة بين أصل مالي وإلتزام مالي وعرض صافى المقاصة في قائمة المركز المالي عندما ، و فقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافى المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في ان واحد.

١٣-٣-٢ الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر:

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا إلى الارباح أو الخسائر.

٣-١٣-٣ الإلتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الإلتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كإلتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها ، تقاس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة اى مصروف فوائد في الارباح أو الخسائر. الإلتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصصا منها اى تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤-١٣-٣ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلى والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة. المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. بعد الاعتراف الاولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الاخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اى جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الاخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس السنة أو السنوات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى اجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

١٤-٣ الاضمحلال:

الاصول المالية غير المشتقة:

الاصول المالية غير الموبوءة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على اضمحلال في قيمة الاصل. تتضمن الادلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الاصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف اخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدريين.
- إختفاء السوق النشطة للأصل المالى بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الاصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الاصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الاصول التي تمثل اهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفى حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الاصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اى اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اى اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقعيات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو اقل من المتوقعة بالمشورات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلى الخاص بالأصل المالى. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال. إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الاصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعى مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تويبب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافى بعد اى استهلاك أو سداد اى من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالى سبق الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه سنة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في أداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالى يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل سنة مالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف المخزون ، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الإسترادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهر سنوياً. لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا إلى أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايهما أكبر ، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادية.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في سنة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني أو حكومي قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاما فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائما ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

١٦-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتمثل الموردون وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة الأخرى في التزامات سداد قيمة السلع أو الخدمات المقدمة من الموردين في سياق الأنشطة المعتادة للشركة. يتم تبويب الدائنون كالتزامات متداولة إذا كان من الواجب سداد هذا الالتزام خلال عام أو أقل (أو إذا كانت دورة التشغيل العادية للأعمال مدتها أطول) فيما عدا ذلك يتم تبويبها كالتزامات غير متداولة.

يتم الإثبات الأولي للموردين وأوراق الدفع بالقيمة العادلة ويقاس لاحقاً على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام معدل خصم مناسب.

١٧-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملین وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، وألا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق. وعليه يتم اثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار سنوات استحقاقه. وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

١٩-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٢٠-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الاتي:

- الفوائد الدائنة.
- الفوائد المدينة.
- توزيعات أرباح.
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية.
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كإلتزام مالي.
- خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء.
- إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الاخر.
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

٢١-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر السنة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس السنة أو في سنة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في السنة الحالية والسنوات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه السنوات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية السنة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصد للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولي بالشهر.
- أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل سنة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية السنة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والإلتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصد للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢٢-٣ رأس المال

(أ) الأسهم العادية:

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.
- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

- يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين .

٢٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

تعرض الشركة البيانات الخاصة بنصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية. يتم احتساب النصيب الأساسي لربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة وذلك بعد خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح المقترحة من مجلس الإدارة - ان وجدت- على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٤- إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الائتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المستقلة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتهدف إدارة الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناءة ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

وتقوم كلاً من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعاونة مجلس الإدارة في دوره الرقابي وتتولى إدارة المراجعة الداخلية كلاً من أعمال الفحص المنتظم والمفاجئ لأوجه الرقابة والسياسات المرتبطة بإدارة المخاطر وتقوم بالتقرير عن نتائج الفحص إلى مجلس الإدارة.

١-٤ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لإلتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من مدينو الشركة.

٢-٤ العملاء وأوراق قبض ومدينون و أرصدة مدينة أخرى

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتأثر بصفة جوهرية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل. كما يتأثر بالخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالصناعة والذي له تأثير أقل على خطر الائتمان.

كافة مبيعات الشركة ترجع إلى المبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الديموجرافية.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

وقد وضعت إدارة الشركة سياسة ائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له وتعمل الشركة على الحصول على دفعات حيز مقدمة وكذلك شيكات بكامل قيمة مبيعاتها مقدما قبل التسليم للعميل ولم ينتج أي خسارة سابقة من التعامل مع العملاء.

٣-٤ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة لالتزاماتها في تاريخ استحقاقها. إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها دائما سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والدرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٤-٤ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

٥-٤ خطر العملة

تتعرض الشركة لمخاطر العملة على المعاملات التي تتم بعملة بخلاف عملة التعامل والعرض للشركة وبصفة أساسية الدولار الأمريكي. العملات التي تتم بها بصفة أساسية هذه المعاملات هي اليورو والدولار الأمريكي. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٧٣١ ٠٣٦ ٤٧٥ ١ جنيه مصري، ٦٤١ ٧٠٧ ٨٠١ على التوالي، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي

٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	العملات الأجنبية
المعادل بالجنيه المصري	فانض	الدولار الأمريكي
٦٧٠ ٩٤٩ ٠٦٦	٤٢ ٦٢٧ ٠٠٥	يورو أوروبي
١ ٩٧٧ ٥٣٠	١٠٦ ٤٠٩	جنيه إسترليني
٤٠٢ ٦٧٣	١٨ ٥٣١	

٦-٤ خطر سعر الفائدة

لا تتعرض الشركة بشكل جوهري لخطر سعر الفائدة لعدم وجود قروض أو تسهيلات ائتمانية علي أساس سعر فائدة ولا تدخل الشركة في معاملات تبادل سعر الفائدة.

٧-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. ويتولي مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. ويسعي مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم. ولا توجد أية تغيرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع الشركة لأية منطلبات خارجية مفروضة علي رأس المال الخاص بها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية^{ش.م} بشركة مساهمة مصرية^{ش.م}
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥- أصول ثابتة

التكلفة	الأراضي	مبنى وإبوابات	أثاث ومفروشات	وسائل نقل وانتقال	أجهزة كمبيوتر وتكليف	الات ومعدات	شبكات ومرافق	محطات الصرف والمعالجة	خزانات مياه	محطة التحلية	الصرف البري	مطعم الفنادق	الإجمالي
التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٠	٥٢١ ٦١٠	٣٤ ٩٨٤ ١٣٨	٢٣٠٨ ٦٨٦	٢٣٠٨ ١٥٢	١٣٣٧٠ ٢٩٥	٦ ٧١٣ ٠٥٢	١٢٥٠ ١٢٣ ٤١٣	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١١ ٥٥٦ ٧١٩	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	٨ ٦٤٨ ٠١١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٨٩ ٢٧٠ ٥٢١
الإضافات خلال العام	--	٣٢١ ٠٦٨	٢٣١ ٧٥٠	--	٤٦ ٦٢٨	٢٧ ٦٢٢	٨ ٨١٢ ٢٨٦	--	--	--	--	--	٩ ٤٨٩ ٨٥٤
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٢١ ٦١٠	٣٥٣ ٠٥٢٠ ٦	٢٣٠٨ ١٥٢	٢٣٠٨ ١٥٢	١٣٤١٦ ٩٢٣	٦ ٧٤٠ ٦٧٤	١٣٣ ٨٦٦ ٧٤٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١١ ٥٥٦ ٧١٩	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	٨ ٦٤٨ ٠١١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٩٨ ٧٦٠ ٣٧٥
التكلفة في ١ يناير ٢٠٢١	٥٢١ ٦١٠	٣٥٣ ٠٥٢٠ ٦	٢٣٠٨ ١٥٢	١٠ ٦٠٨ ٩٣٦	١٢ ٤١٦ ٩٢٣	٦ ٧٤٠ ٦٧٤	١٣٣ ٨٧٦ ٧٤٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١١ ٥٥٦ ٧١٩	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	٨ ٦٤٨ ٠١١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٩٨ ٧٦٠ ٣٧٥
الإضافات خلال الفترة	--	--	--	--	٦٨ ٩٥٠	--	--	--	--	--	--	--	٧١ ٢٤٤
التكلفة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	٥٢١ ٦١٠	٣٥٣ ٠٥٢٠ ٦	٢٣٠٨ ١٥٢	١٠ ٦١١ ٣٣٠	١٣ ٤٨٥ ٨٧٣	٦ ٧٤٠ ٦٧٤	١٣٣ ٨٧٦ ٧٤٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١١ ٥٥٦ ٧١٩	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	٨ ٦٤٨ ٠١١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٩٨ ٨٣١ ٧١٩
مجموع الإهلاك	--	١٠ ٤١٤ ٠٩٤	١ ٩٤١ ٣٢٥	١ ٩٤١ ٣٢٥	١ ٠ ٢٣٥ ٧٢٠	٣ ٤٥٨ ٩٨٧	١١٨ ٠ ٢٣٣ ٠٢٢	١١٨ ٠ ٢٩٦ ٩٤٧	٣ ٣٢٣ ٩٨٠	٣ ٤٠ ٨١ ٣٨٧	٢ ٢٠٥ ١٥٥	١ ١٩٩ ٩٧٨	٢ ٠١ ٥١٣ ١٣٧
مجموع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٠	--	١ ٠٩٢ ٨٨٢	١ ٤٢٢ ٩٨٢	١ ٤٢٢ ٩٨٢	٦٩١ ٦٢٩	٥٨٩ ٦٣٧	٤ ٠٦٠ ٣٢٥	٤ ٠٦٠ ٣٢٥	٣٥١ ٦٢٢	١ ٦٣١ ٨٥٢	٢٤٥ ٩٢٠	٢٤ ٢٥٣	١١ ٢٧٥ ١٨٦
مجموع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	١١ ٥٠٦ ٩٧٦	٢ ٠٨٤ ٣٠٧	٢ ٠٨٤ ٣٠٧	١١ ٣٢٧ ٣٥٩	٤ ٠٤٨ ٦١٤	١٢٢ ٠ ٨٣ ٣٤٧	١١ ٩٠٣ ٨٥٧	٣ ٦٧٥ ٦٠٢	٣ ٥ ٧١٣ ٣٣٩	٢ ٥٥١ ٠٧٥	١٩٤ ٢٣١	٢١٢ ٧٨٨ ٣٢٣
مجموع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢١	--	١١ ٥٠٦ ٩٧٦	٢ ٠٨٤ ٣٠٧	٢ ٠٨٤ ٣٠٧	١١ ٣٢٧ ٣٥٩	٤ ٠٤٨ ٦١٤	١٢٢ ٠ ٨٣ ٣٤٧	١١ ٩٠٣ ٨٥٧	٣ ٦٧٥ ٦٠٢	٣ ٥ ٧١٣ ٣٣٩	٢ ٥٥١ ٠٧٥	١٩٤ ٢٣١	٢١٢ ٧٨٨ ٣٢٣
إهلاك الفترة	--	٥١٤ ٦٣٦	٥٢ ٤٣٨	٥٢ ٤٣٨	٢٤٨ ٤٣٧	٢٥٩ ٩٩٦	١ ٢٤٧ ٦١٢	٢٠٣ ٤٥٦	١٧٥ ٨١١	٨١٥ ٩٢٦	١٧٢ ٩٦٠	١٢ ١٢٧	٤ ٥٢٨ ٤٠٣
مجموع الإهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	--	١٢ ٠٢١ ٦١٢	٢ ١٣٦ ٧٣٥	٢ ١٣٦ ٧٣٥	١١ ٥٧٥ ٧٨٦	٤ ٣٠٨ ٦١٠	١٢٢ ٣٣٠ ٦٠٩	١٢ ٢٠٧ ٣١٣	٣ ٨٥٦ ٤١٣	٣ ٦ ٥٢٩ ٦٥٥	٢ ٧٢٤ ٠٣٥	٢٠ ٦ ٣٥٨	٢١٧ ٣١٦ ٧٢٦
الصافي في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	٥٢١ ٦١٠	٢٣ ٧٨٣ ٥٩٤	٢ ١٨٦ ٢٤٠	١٧١ ٤١٧	٩١٠ ٠٨٧	٢ ٤٣٢ ٠٦٤	١٠ ٥٤٦ ١٤٠	٩ ٥٦٧ ٩٣٩	٧ ٧٠٥ ٣٠٦	١٨ ٢٣٠ ٤٤٦	٥ ٩٢٣ ٩٧٦	٣ ٦ ١٧٤	٨١ ٥١٤ ٩٩٣
الصافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥٢١ ٦١٠	٢٣ ٧٩٨ ٢٣٠	٢ ٢٣ ٨٤٥	٢ ٢٣ ٨٤٥	١ ٠٨٩ ٥٦٤	٢ ٦٩٢ ٠٦٠	١١ ٧٩٣ ٤٠٢	٩ ٨٧١ ٣٩٥	٧ ٨٨١ ١١٧	١٩ ٠٤٦ ٣٧٣	٦ ٠ ٩٦ ٩٣٦	٤ ٨ ٣٠١	٨٥ ٩٧٢ ٠٥٢
الأصول المضافة تقريبا في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	--	٤٠٣ ٢٥١	٢ ٢٩٥ ٥٨٥	١ ٨٤٧ ٦١١	١٠ ١٠٤ ٧٨٩	٢ ٥٧٤ ١٩٨	١٠ ١ ٢٧٠ ٤٥١	٣ ٥١٦ ١٤٣	--	٢ ٦ ٤٩٣ ٩١٨	--	--	١٤٨ ٩٥٥ ٩٩٦
الأصول المضافة تقريبا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	٢٠٧ ٢٥٩	١ ٩٩٩ ٨٤٤	١ ٦٥٥ ٦٦٣	٩ ٩٧٦ ٦٣٤	٢ ٣٥٥ ٨٩٢	٩٤ ٠ ٨٠ ٦٨٥	٣ ٥٦٦ ١٤٣	--	٢ ٦ ٤٩٣ ٩١٨	--	--	١٤٠ ٣٣٥ ٦٣٨

* تكلفة الإهلاكات الأصول الثابتة المحصلة على قائمة الدخل عن الفترة موزعة كالتالي:-

عن الفترة المالية المنتهية في	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠
إهلاك تشغيل ايضاح رقم (٢٢)	٣ ٥٩٨ ٤٧٩	٤ ١٨٥ ٩٠٦
إهلاك اداري وعمومي ايضاح رقم (٢٥)	٩٢٩ ٩٢٤	١ ١٩٥ ٦١٢
	<u>٤ ٥٢٨ ٤٠٣</u>	<u>٥ ٣٨١ ٥١٨</u>

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشروعات تحت التنفيذ

الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠	الإضافات خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢١/١/١	
١ ٨٣١ ١١٢	--	١ ٨٣١ ١١٢	مشروعات متنوعة
١ ٠٧٠ ٠١٧	--	١ ٠٧٠ ٠١٧	محطة محولات كهرباء
١٥٢ ٨٨٢	١٥٢ ٨٨٢	--	تغذية شبكات الكهرباء بمنتج سهل حشيش
<u>٣ ٠٥٤ ٠١١</u>	<u>١٥٢ ٨٨٢</u>	<u>٢ ٩٠١ ١٢٩</u>	

٧- استثمارات في شركات تابعة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم سهم	قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدره ٣٥٥ مليون جنيه مصري وجميعها أسهم نقدية قيمة السهم ١٠ جنيه مصري.
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٧٨,٤٤ %	٢٧ ٨٤٤ ٧٩١	
<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>	<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>			

وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ " القوائم المالية المجمعة " والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٨- أعمال تحت التنفيذ

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٤٣ ٨٣٥ ٣١٥	٤٤ ١٢٢ ٢٧٥	١-٨ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٤٦ ٢١٤ ٦٩٥	١٤٨ ٧٣٥ ٩٦١	٢-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٣١١ ٧٣٩ ٦٠٠	٣١٢ ٢٩٦ ٥٣٤	٣-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	٤-٨ تكلفة أعمال مشروع صواري
١٣ ٦٧٤ ١٧٩	١٥ ٦٥٦ ٥٦٧	٥-٨ تكلفة أعمال مشروع جمران
٢ ٧١٥ ٧٣٢	٢ ٧١٥ ٧٣٢	٦-٨ تكلفة مشروع تو سيفنتي (٢٧٠)
٢٢٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	- تكلفة مشروعات متنوعة
<u>٥٢٩ ٢٩١ ٥٥٧</u>	<u>٥٣٤ ٦٣٩ ١٠٥</u>	
<u>(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)</u>	<u>(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)</u>	يخصم:
<u>٥١٨ ٣٩٩ ٥٢١</u>	<u>٥٢٣ ٧٤٧ ٠٦٩</u>	الإضمحلال في قيمة الاعمال تحت التنفيذ

١-٨ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤ ٩٦٥ ٠٢٤ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٧٢٣ ٣٠٢ ٣٠٤ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٢٩ جنيه مصري.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٧٩٢ ٦١٨ ٢٥٢ جنيه مصري (مقابل ٤٢١ ٢٦٧ ٢٥١ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥٠,٨٨ جنيه مصري (مقابل ٥٠,٦١ جنيه مصري للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٤٥٩ ٨٦٧ متر مربع تقريباً.

٢-٨ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمناطق امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائي لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٨٠٥ ٦٠٢١ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤ ٧٠٧ ٧٩٨ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٨٦٧ ٩٠٦ ٤٦٥ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنيه مصري.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٦٠٧ ١١١ ٣١٣ جنيه مصري (مقابل مبلغ ٩٦٢ ٨٠٣ ٣٠٧ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٦,٥١ جنيه مصري (مقابل ٦٥,٣٩ جنيه مصري للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٢٣ ٢٣٦ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٨ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والمقدر مساحتها بناءً على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافي الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١,٤ دولار للمتر المربع بدلاً من ١,٣٥ دولار أمريكي للمتر المربع الواحد بقيمة إجمالية تبلغ ٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ١ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

- التخصيص والتعاقد . وقد تم سداد دفعة ٢٠% من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ إجمالي ٣٤٢ ٥٦٧ ٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٢٩٤ ٢٨٥ ٤٣ جنيه مصري في حينه.
- وفي عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦ ٣١٢ ٢٨ متر مربع بعد أستنزال مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ بأثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلي.
- وقد بلغ تكلفة تأجير ثم شراء الأرض والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ – مرحلة ثالثة طبقاً للقياس المساحي المُعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢ ٤١٩ ١٦١ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٤ ٤٥٠ ٢٣١ جنيه مصري، ويبلغ الرصيد المستحق للهيئة في ضوء الحصر المساحي الفعلي لتلك المرحلة مبلغ وقدره ٥٩٤ ٧٩٢ ٥٣٨ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٧٨٩ ٢٣٠ ٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية –التزامات طويلة الاجل إيضاح رقم (١٦).
- هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري ومازالت القضية منظورة أمام المحاكم وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (٣١-١).
- بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ ٧٩٣ ٨٤٥ ٨٠ جنيه مصري مقابل (مبلغ ٨٥٩ ٢٨٨ ٨٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

٤-٨ تكلفة أعمال مشروع صواري

- يتمثل في قيمة التكلفة المتكبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة – FZC ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفقتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية ، وذلك لمدة تسع سنوات انتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد .
- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٨-٣) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لاعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بأضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيداً للبدء في تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.
- قامت إدارة الشركة بإعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الإقتصادية المرتبطة به وتري إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإنخفاض في قيمة الأعمال السابقة التي تمت على مشروع صواري وتتمثل اهم تلك المؤشرات في إنتهاء الاتفاق فيما بين الشركة وشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء علي ذلك فقد تم اثبات إنخفاض في قيمة التكلفة السابق إنفاقها على المشروع بمبلغ ٠٣٦ ٨٩٢ ١٠ جنيه مصري.

٥-٨ مشروع جمران

يتمثل في قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضي بما يتناسب مع المخطط العمراني المتكامل لتلك المنطقة.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٦-٨ مشروع توسيفنتى

- يتمثل في قيمة أستشارات دراسة التصميم الانشائى لمشروع تو سيفنتى والذي يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة أسكان سياحى وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الاجمالية ٣٥٤ ٤٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة أنشائية متوقعة تبلغ تقريبا ٤٦١ مليون جنيه مصري بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكلفة الإستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الإقتصادية الحالية.

وتتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضى المباعة في:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	أراضى المرحلة الأولى (إيضاح رقم ٨-١)
٤٣ ٧٧٩ ٧٩٠	٤٢ ٦٥٤ ٠٢٧	أراضى المرحلة الثانية (إيضاح رقم ٨-٢)
٨٢ ٩٧٩ ٥٦٣	٨٠ ١٩٢ ٩٤٦	
<u>١٢٦ ٧٥٩ ٣٥٣</u>	<u>١٢٢ ٨٤٦ ٩٧٣</u>	

٩- مخزون

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
٤ ٧٣٨ ٩١٨	٥ ٢٧٣ ١٦٦	
<u>٤ ٧٣٨ ٩١٨</u>	<u>٥ ٢٧٣ ١٦٦</u>	

١٠- عملاء وأوراق القبض

٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	عملاء وأوراق قبض
إجمالي	أقساط قصيرة الأجل	أقساط طويلة الأجل	فوائد مؤجلة - غير مستهلكة
١ ٦٦٦ ٠٣٩ ٤٩٣	١ ٦٠٧ ٤٨٠ ٩٩٨	٥٨ ٥٥٨ ٤٩٥	مجمع الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء
(١٦ ٨٨١ ٩٣٢)	(٣ ٥٦٥ ٢٠٢)	(١٣ ٣١٦ ٧٣٠)	مجمع الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء - فوائد التأخير
(١٠٨ ١٠٢ ٢٩٦)	(١٠٨ ١٠٢ ٢٩٦)	--	صافي رصيد العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢١/٦/٣٠
(٩ ٨٧١ ٣٨٥)	(٩ ٨٧١ ٣٨٥)	--	صافي رصيد العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٠/١٢/٣١
<u>١ ٥٣١ ١٨٣ ٨٨٠</u>	<u>١ ٤٨٥ ٩٤٢ ١١٥</u>	<u>٤٥ ٢٤١ ٧٦٥</u>	
<u>١ ٥٣٣ ٤٤٣ ١٨٨</u>	<u>١ ٤٨٤ ٤٦٣ ٩٠٤</u>	<u>٤٨ ٩٧٩ ٢٨٤</u>	

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض فيما يلي:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	عملاء وأوراق قبض - أراضى
١ ٤٩٢ ٤٧٨ ٣١٨	١ ٤٧٠ ٤٥٦ ٠١١	عملاء وأوراق قبض - مشروع جمران
١٩ ٩٨٢ ١٩٤	١١ ٤٣٩ ١٦٥	عملاء وأوراق قبض - خدمات وإدارة المنتجع
١٦٦ ٣٥٥ ٨١٤	١٨٤ ١٤٤ ٣١٧	فوائد مؤجلة - غير مستهلكة
<u>١ ٦٧٨ ٨١٦ ٣٢٦</u>	<u>١ ٦٦٦ ٠٣٩ ٤٩٣</u>	مجمع الإضمحلال في أرصدة العملاء
(٢٧ ٣٩٩ ٤٥٧)	(١٦ ٨٨١ ٩٣٢)	
(١١٧ ٩٧٣ ٦٨١)	(١١٧ ٩٧٣ ٦٨١)	
<u>١ ٥٣٣ ٤٤٣ ١٨٨</u>	<u>١ ٥٣١ ١٨٣ ٨٨٠</u>	

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ من عملاء الشركة والمؤجلة السداد مقابل أرصدهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ٢٠٨ ١١٢ ٦ دولار أمريكي ومبلغ وقدره ١٠٧ ٠٩٤ ٩٠ جنيه مصري.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٦ ٩١٩ ٠٥٦	٨ ١٧٦ ٥٢٩	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٧٩٧ ٦٧٢	١ ٥٠٠ ٥٤٦	مصروفات مدفوعة مقدماً
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضرائب دخل مسددة - مستحق للشركة لدى المصلحة*
٢ ٣٤٢ ٢٩٠	٢ ٦٢٥ ٠٧٦	مصلحة الضرائب - خصم المنبع
٧٧٨ ٣٣٦	٧٧٨ ٣٣٦	تأمينات لدى الغير
٢٨٣ ٦٧٢	٢٨٠ ٦٣٩	عهد نقدية وسلف
٥٩١ ٦٨٥	٥٩٤ ٠٢٦	مدينون متنوعون
<u>١٣ ١٦٥ ٥٥٠</u>	<u>١٥ ٤٠٧ ٩٩١</u>	
		يخصم :
(٣ ٥١٢ ٦٨٨)	(٣ ٥١٢ ٦٨٨)	مجمع الإضمحلال في قيمة مدينون وأرصدة مدينة أخرى
<u>٩ ٦٥٢ ٨٦٢</u>	<u>١١ ٨٩٥ ٣٠٣</u>	

* يتمثل الرصيد في قيمة باقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ١٢٧ ٩٥٦ ٤ جنيه مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصرى. هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية القادمة.

١٢ - نقدية وما في حكمها

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٢٣٣ ٤٩٨	٣٠٧ ٢٩٠	نقدية بالصندوق
١٨ ٥٦١ ٨٠١	١٠ ٧٩٧ ٢٧٣	بنوك حسابات جارية - عملة محلية
٢ ٧٤٠ ١٢٣	٣ ٨٤٨ ٥٢٤	بنوك حسابات جارية - دولار أمريكي
١ ٩٠٣ ٨١٤	٢ ٥٠٠ ٥٠٣	بنوك حسابات جارية - يورو
٩٣ ٨١٠	٣٩٢ ٢٨٦	بنوك حسابات جارية - إسترليني
١ ٤٣٩ ٣١٥	١ ٤٣٩ ٣١٥	بنوك ودائع - عملة محلية
<u>٢٤ ٩٧٢ ٣٦١</u>	<u>١٨ ٨٣٥ ١٩١</u>	

١٣ - مخصص مطالبات

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٣٠ ٣١٣ ١٦٤	٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	رصيد أول الفترة / العام
٧٠ ٣٢٤	--	المكون خلال الفترة / العام
<u>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</u>	<u>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</u>	رصيد آخر الفترة / العام*

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٤ - عملاء - دفعات مقدمة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٣١ ٨٢٧ ٢٩٠	٣٣ ٠٠٢ ٢٥٩	مقدمات تعاقد أراضي
١ ٠٥٤ ٧٣١	١ ٠٥٢ ٦١٤	دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري
١ ٢٩٤ ١٥٤	--	دفعات تعاقد وحدات مشروع تو سيفينتى
١٢ ٠٥٨ ٤٢١	١٢ ٠٥٨ ٤٢١	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
<u>٤٦ ٢٣٤ ٥٩٦</u>	<u>٤٦ ١١٣ ٢٩٤</u>	

١٥ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
١٠٨ ٠٦٧ ٥٦٥	١٣١ ٠١٣ ٠٦٨	موردين ومقاولين وأوراق دفع*
٨٧٣ ٤٤١	٨٠٨ ٥٢٣	مقاولين ضمان أعمال
١ ٥٤٦ ٦٤٦	١ ٥٤٦ ٦٤٦	مقاولين - تأمينات إجتماعية
١٣ ٣٥٣ ٣٩٦	١٤ ٧٦٥ ٢٩١	المستحق لجهات حكومية
٢ ٤٤٩ ٧٤٧	٢ ٧١١ ١١٢	مصروفات مستحقة
٢٥٥ ٠٠٤	٢٩٠ ٠٠٤	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٥ ١٧٠ ٩٩٧	٥ ٩٨٧ ٢٠٦	تأمينات صيانة
٥٠٢ ٨٠٧	٥٠٢ ٨٠٧	دائنو توزيعات
١ ٧٢٣ ١٤٧	٢ ٠٩٤ ٠٣٨	إيرادات مؤجلة
٨٩ ٩٤٦ ٠٠٠	٨٩ ٧١٨ ٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى**
٣١ ٧١٢ ٨٥٣	٣١ ٧١٢ ٨٥٣	دائنون متنوعون
<u>٢٥٥ ٦٠١ ٦٠٣</u>	<u>٢٨١ ١٤٩ ٥٤٨</u>	

* يتضمن الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ وقدره ٩٣٣ ٩٦٦ ١٢١ جنيه مصري مستحقة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ١٠٦ ٦١٤ ٣٨ جنيه مصري شيكات صادرة لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة.

**يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٨٩ ٧١٨ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٢-٣١) الموقف القانوني.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٦ - مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

٢٠٢٠/١٢/٣١		٢٠٢١/٦/٣٠		بـ
قصير الأجل	طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل	ان
١١٤ ١٧٩ ٣٧٢	--	١١٣ ٩٧١ ١٢٠	--	المستحق للهيئة عن تصرفات الاراضى*
--	٥٤٠ ١٦١ ٨٢٥	--	٥٣٨ ٧٩٢ ٥٩٤	المستحق للهيئة عن اراضى المرحلة الثالثة**
١١٤ ١٧٩ ٣٧٢	٥٤٠ ١٦١ ٨٢٥	١١٣ ٩٧١ ١٢٠	٥٣٨ ٧٩٢ ٥٩٤	الاجمالي

* يتمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في اراضى المرحلة الأولى والثانية إيضاح رقم (١-٨ ، ٢-٨) ، وجرى حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضى طبقاً لأسس التحاسب المتفق عليها مع الهيئة كما يلي: -

- بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأراضى المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضى المباعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على اراضى المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على اراضى المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأراضى المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأراضى المخصصة للإسكان السياحي.

** يتمثل البند في باقى قيمة المستحق للهيئة عن اراضى المرحلة الثالثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣-٨)

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٧- رأس المال

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢ مليار جنيه مصري (اثنان مليار جنيه مصري) .
- يبلغ رأس المال المُصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١,٠٥٠ مليار جنيه مصري (مليار وخمسون مليون جنيه مصري) وعدد الأسهم ١,٠٥٠ مليار سهم (مليار وخمسون مليون سهم) مدفوعة بالكامل قيمة السهم واحد جنيه مصري.
- وفيما يلي بيان هيكل المساهمين في ٣٠ يونيو ٢٠٢١:

اسم المساهم	عدد الاسهم	نسبة المساهمة
بيت الخبرة القابضة كامار	٢١١ ٣٦٠ ٧٧٨	٢٠,١٣%
الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار	١٦٩ ٠٨٠ ٧١١	١٦,١٠%
محمود محمد محمود على وهيب	٨٩ ٩٤٨ ٥١٣	٨,٥٧%
أشرف عادل على سليمان	٨٥ ٦٠٧ ٦٩٣	٨,١٥%
جيهان عادل على سليمان	٦٦ ٩٣٥ ٣٦٩	٦,٣٨%
سحر عادل على سليمان	٨٥ ٨٨٣ ٠٠٠	٨,١٨%
انجي طارق محمدى	٦ ٤٨٩ ٢٨٧	٠,٦٢%
طارق محمدى ناصف	١٢ ٥٧٤ ٤٣٥	١,٢٠%
آلاء طارق محمدى	١ ٥٠٦ ٥٨٦	٠,١٤%
أميرة طارق محمدى	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٠,١٤%
آية طارق محمدى	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٠,١٤%
عمر مصطفى راضي احمد	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٤٨%
هدير مصطفى راضي احمد	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٤٨%
كريم مصطفى راضي احمد	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٤٨%
شركة فنادق البحر الاحمر القابضة للاستثمارات السياحية	٥٨ ٠٠٠	٠,٠١%
شركة جراند القابضة للاستثمارات المالية	٥٨ ٠٠٠	٠,٠١%
سارة سمير سيد عبد الفتاح	٩ ٦٧٥ ٠٠٠	٠,٩٢%
آخرون	٢٩٢ ٨٢٢ ٦٢٨	٢٧,٨٧%
	١ ٠٥٠ ٠٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠%

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٨ - نصيب السهم في (خسائر) ربح الفترة.

عن الستة أشهر المنتهية في		عن الثلاثة أشهر المنتهية في	
٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠
صافي (خسارة) ربح الفترة	(١٧ ٨٥٥ ٣٧٣)	٢١ ٥٧٠ ٨٥٢	(٦ ٨٧٨ ٢٠٧)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
نصيب السهم الأساسي في (خسارة) ربح الفترة	(٠,٠١٧)	٠,٠٢١	(٠,٠٠٧)
	٤ ٥١٣ ٤١٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤

١٩ - معاملات الأطراف ذات العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في قيمة التعاملات مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) خلال السنوات السابقة والممتد أثارها حتى الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وبيانها كالتالي:-

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
(٥٦ ٥٥٦ ٧٩١)	(٥٤ ٨٤١ ٩٨٠)	رصيد أول الفترة / العام - (دائن)
٣ ٨٨٩ ٤٦٩	٦٢٥ ٢٩٥	المصرفوات المسددة نيابة عن الشركة التابعة خلال الفترة / العام
(٥ ٤٧٧ ٢٠٥)	(١ ٨٢١ ٢٦٠)	مبالغ محولة من الشركة التابعة خلال الفترة / العام
٢١٢ ٧٧٩	١٠٦ ١٣٤	مصرفوات الدعم الفني والأمن والحراسة خلال الفترة / العام
١ ٩٧١ ٢١٤	١ ٠٢٦ ١٦٧	فواتير توريدات المياه / الكهرباء خلال الفترة / العام
--	٢ ٣٨٤ ١٠٠	المستحق عن مطالبة قيمة خدمات المنتجع
١ ١١٨ ٥٥٤	١٤٤ ٣٣٠	تسويات فروق ترجمة العملة عن صافي الارصدة الدولارية المستحقة للشركة التابعة خلال الفترة / العام
(٥٤ ٨٤١ ٩٨٠)	(٥٢ ٣٧٧ ٢١٤)	رصيد آخر الفترة / العام (دائن)

(*) كما يتضمن رصيد عملاء واوراق قبض - أراضي بايضاح رقم (١٠) قيمة رصيد شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - شركة تابعة بنسبة ٧٨,٤٤% وذلك عن المديونية المستحقة على الشركة التابعة عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتنا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤، والذي بموجبه قامت الشركة المصرية للمنتجات السياحية بوقف احتساب لفوائد التأخير عن السنة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي بعدة طلبات للاعفاء من فوائد التأخير منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٩ وتم الموافقة عليها بموجب قرار من مجلس الإدارة المنعقد في ٣ إبريل ٢٠١٩ هذا وفي ضوء عدم تجديد الموافقة على الاعفاء من غرامات تأخير السداد عن عام ٢٠٢٠ فقد تم احتساب فوائد عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٢١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بمبلغ ١ ٧٢٧ ٨٦٨ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٤٣ ١٩٦ ٢٧ جنيه مصري أدرجت ضمن رصيد الشركة التابعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ ٢٠٣ ٢٨٢ ٤٦٢ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٧٠٩ ٣٦٩ ٢٩ دولار أمريكي (مقابل ٠٦٥ ٨٤٢ ٤٦٢ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٩٢٩ ٣٣٠ ٢٩ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

وفيما يلي المعاملات التي تمت مع شركات مساهمة وممثلة بمجلس الإدارة:

١- ضمن أرصدة العملاء

١/١ أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة بأعضاء مجلس الإدارة

- تتضمن أرصدة العملاء الظاهرة ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ١٠) الأرصدة التالية والتي تخص شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٩٩٠٦٠٠٣	١٠١٠٢٦٧٣	عملاء - أراضي
٤٢٨٠٨٧٢٦	٤٣٩٠٠٣٧٤	عملاء - أراضي خدمات المنتج والمرافق
(٢١٨٠٩٧٢)	(٢١٨٠٩٧٢)	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(٣٨١٥٩٨٤٠)	(٣٨١٥٩٨٤٠)	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء خدمات المنتج والمرافق
<u>١٢٣٧٣٩١٧</u>	<u>١٣٦٦٢٢٣٥</u>	

٢/١ أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطه)

تتضمن أرصدة العملاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٠) مبلغ ٥٣٥ ١٣٧ ٥٨٣ جنيه مصرى (مبلغ ٣٤١ ٣٠٤ ٥٢٦ جنيه مصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١) والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة وذلك مقابل شراء قطع أراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة ، بالإضافة الى مصاريف خدمات منتج مستحقة عليهم بلغت قيمتها ٢٦٧ ٦٧٥٥ جنيه مصري في ٢٠٢١/٦/٣٠ (٢٦٧ ٦٧٥٥ جنيه مصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١) .

٢- ضمن بند الدائون والأرصدة الدائنة

بلغت اجمالي التعاملات مع المساهم شركة رواد السياحة - الرواد (والتي تملك أسهم بنسبة ٣,٧١%) من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ ٣٤٤ ٣٠٩ ١ جنيه مصري والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٥) (٣٨٨ ٣٩٠ ٣ جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٠) مقابل تأجير مقر الشركة بالقاهرة.

٣- ضمن أرصدة عملاء دفعات مقدمة

يتضمن رصيد عملاء دفعات مقدمة مبلغ ٦٠٥ ٣١٥ ١٢ جنيه مصري في ٢٠٢١/٦/٣٠ (٤٦٠ ٥٨٩ ١٢ جنيه مصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١) مستحق لبعض مساهمي الشركة الافراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١) عاليه ، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع أراضي من الشركة والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٤).

٢٠- إيرادات النشاط

٢٠-١ صافى إيرادات مبيعات أراضي وفيلات

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
--	--	٥٤٤٠٥٠٠٠	--	مبيعات أراضي (مرحلة ثانية)
--	--	٥٤٤٠٥٠٠٠	--	
--	--	--	(٦٤٣٥٠٠٠)	مردودات مبيعات أراضي وفيلات - مشروع جمران
--	--	٥٤٤٠٥٠٠٠	(٦٤٣٥٠٠٠)	

يخصم :

الشركة المصرية للمنظفات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٠-٢ إيرادات خدمات مؤداه

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
٤ ٥٧٦ ٥٤٣	١٣ ٩٠٣ ٥١٤	١٣ ٨٣٦ ٩٩٨	٢٠ ٤٧٣ ٥٩٢	إيرادات خدمات توريد كهرباء
٤ ٢٥٠ ٧٤٩	٦ ٦٠٢ ٥٧٩	٩ ١٨٨ ٥٩٧	١١ ١١٥ ٢٥١	إيرادات خدمة توريد مياه
٣٨٣ ١٣٧	٦٦٣ ٦٢٢	١ ٠٢٧ ٠١٢	١ ٠٧٧ ١٨١	إيرادات توريد مياه ري
٩ ٦٣٤ ٦٧١	٣ ٨٦٤ ٩٧٣	١٩ ٢٦٩ ٣٤٣	٤ ١٤٣ ٨٣٧	إيرادات خدمات المنتجع*
<u>١٨ ٨٤٥ ١٠٠</u>	<u>٢٥ ٠٣٤ ٦٨٨</u>	<u>٤٣ ٣٢١ ٩٥٠</u>	<u>٣٦ ٨٠٩ ٨٦١</u>	

* تتمثل إيرادات خدمات المنتجع في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العملاء ابتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم. وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنيه مصري / متر للمطورين و٤,٨ للأراضي المستخدمة كملاعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فقد تقرر زيادة سعر التحاسب إلى ٦,١٦ للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، ووفقاً لقرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٣ فبراير ٢٠٢١ بالموافقة على توجيهات لجنة المراجعة والحوكمة المنعقدة في ٢٧ يناير ٢٠٢١ والتي أفادت باعفاء كافة عملاء الشركة من إيرادات خدمات المنتجع كمشاركة لعملائها في الأثار الناتجة عن جائحة كورونا العالمية.

٢١- تكلفة الحصول على الإيراد

عن الستة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
--	--	٦ ٥٨٦ ٠٤٧	--	تكلفة مبيعات الأراضي - المرحلة الأولى والثانية
--	--	٦ ٥٨٦ ٠٤٧	--	
--	--	--	(١ ٤٣٥ ٢٦٣)	يخصم:
--	--	٦ ٥٨٦ ٠٤٧	(١ ٤٣٥ ٢٦٣)	تكلفة مبيعات أراضي وفيلات مستردة - مشروع جمران

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٢- تكلفة خدمات مؤداه

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
٧٨٠٤٣٢٢	١٧٨١٣٨٣٤	٢١٢٩٩٢٤٤	٢٧٢٥٤٥٥٦	تكاليف كهرباء
٩٦٤٧١١	١٢٠٢٩٥٢	١٨٢٨٢٧٣	١٩٨٧٥٧٢	تكاليف مياه
٢٤٧٢٠٠	٢٤٧٢٠٠	٤٩٤٤٠٠	٤٩٤٤٠٠	تكاليف مياه ري
٥٨٤٧٢	١٧٢٨٨١	١١٨٩٥٣	٢٦٨٧٢٠	تكلفة تشغيل الشاطئ
٢٠٨٨٢٢٧	١٧٦٨٤٢٢	٤١٨٥٩٠٦	٣٥٩٨٤٧٩	إهلاك أصول ثابتة - إيضاح رقم (٥)
٣٩٦٥١٧٧	٣٥٢٩١٩٢	٧٧٦١٧٧٧	٦٣٥٣٣١٢	أجور ومرتببات وما في حكمها
٤٦٠٨٩٠٣	٢٤٣٤٨٨٠	٨٨٠٦٩٧٩	٤٩٩٨٥٩٠	تعاقيدات عمالة مؤقتة
--	٢٢٤٠٠٣٩	--	٥١٤٤٨٣٤	تعاقيدات أمن وحراسة
١٠١٩١٠٦	١٧٣٥٤٧	١٩٦٤٢٤٧	٣٤١٧٢٩	مصرفوات نظافة
٥٢٢٤٣٠	٤١٧٩٠٥	١٣٠١٠٦٣	٧٧٣٩٤٤	مصرفوات سيارات
٤٥٥١٢٣	٤١٢٩٣٤	٧٨٢٢٠٦	٧٣١٦٤٥	مصرفوات الصيانة
٣١٤٢٦٢	٢٣٩٩٢٣	٦٢٠٩٧٦	٤١٣٢٩٩	مصرفوات أيجارات
٥٧٧٧١٨	٧٢٩٧٥٤	١٢٤٠١٤١	١٦٦٩٨٣٩	مصرفوات أخرى
<u>٢٢٦٢٥٦٥١</u>	<u>٣١٣٨٣٤٦٣</u>	<u>٥٠٤٠٤١٦٥</u>	<u>٥٤٠٣٠٩١٩</u>	

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

١١٨٥١٤٤٦	١٨٠٨٢٣٤٩	٢٩٢٤٢٥١٢	٣١٢٦٩٦٦٧	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه ري
١٠٧٧٤٢٠٥	١٣٣٠١١١٤	٢١١٦١٦٥٣	٢٢٧٦١٢٥٢	واتصالات وأخرى
<u>٢٢٦٢٥٦٥١</u>	<u>٣١٣٨٣٤٦٣</u>	<u>٥٠٤٠٤١٦٥</u>	<u>٥٤٠٣٠٩١٩</u>	تكلفة خدمة إدارة المنتجع

٢٣- إيرادات تشغيل أخرى

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
٣٥٤٥٩٥	٧٨١٢٤	١٥٠٦١٧	١٥٦٣٧٩	تأجير أراضى فضاء
٨٣٩٠٥٧	١٠٤٠٧٨٤	١٧٩٨٢١٩	٢٢٠٨٩٦٩	تأجير شاطئ
١٩٨٠٠٠	٢١٧٨٠٠	٣٩٦٠٠٠	٢٣١٠٠٠	تأجير الرصيف البحرى
٦٤١٤٢٩	٦٩٩٩٣٠	١٢٤٩٨٦٤	١٣٥٦١٩٠	تأجير أبراج اتصالات
١١١٠٧٦١	٢٥٤٢٣٠	١٣٨٧٢٦٧	٥٠٨٤٥٨	مد مرافق لاراضى العملاء
٢٢٦٥٠٦	٧٦٢٥١٢	٩٤٥٥٠٠	١٢٨٨٤٨٦	إيرادات متنوعة
<u>٣٣٧٠٣٤٨</u>	<u>٣٠٥٣٣٨٠</u>	<u>٥٩٢٧٤٦٧</u>	<u>٥٧٤٩٤٨٢</u>	

٢٤- مصرفوات بيعية وتسويقية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
١١٦٠٩٢٠	٣٧٢١٤٢	٢٧٤٩٣١٤	٩٩٢٥٢٦	أجور ومرتببات وما في حكمها
٩٩٧٥٤٤	١١٧٩٦٢	٢٢٩٤٣٤٤	٢٣٨٩٧٣	مصرفوات دعائية وترويج وإعلان
٢٢١٠١٩	١٢٧٥٠	٤٤١٧٣٠	٥١١٥٠	مصرفوات أخرى
<u>٢٣٧٩٤٨٣</u>	<u>٥٠٢٨٥٤</u>	<u>٥٤٨٥٣٨٨</u>	<u>١٢٨٢٦٤٩</u>	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٥- مصروفات ادارية وعمومية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن السنة الأشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
٤ ٢٧٠ ١٨٩	٢ ٩١٨ ٥٢٦	٨ ٤٥٣ ٠٧٨	٥ ٣٦١ ٧٤٩	أجور ومرتببات وبدلات وما في حكمها (*)
١ ٣٣٥ ٠٢٦	٨٥ ٨٢٤	١ ٥٢٥ ٠٥٩	٣٩٢ ٧٥٤	تعويضات إنهاء خدمة
٤٦٣ ٢٥٠	٣٧٥ ٠٠٠	٧٩٤ ٠٠٠	٦٧٠ ٠٠٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٢٧٥ ٢١٢	١٨٧ ٥٥٠	٣٨٩ ١٧٥	٣٧٣ ٤١٩	أتعاب مهنية
--	--	٣٢٦ ٦١٠	--	مصروفات استشارات
١ ٢٢١ ٧٧٠	٣ ٣٨٣ ٢٩٩	١ ٢٢١ ٧٧٠	٣ ٣٨٣ ٢٩٩	مصروفات أتعاب قانونية
٥٧٨ ٦١٣	٤٥٢ ٥٨٠	١ ١٩٥ ٦١٢	٩٢٩ ٩٢٤	إهلاك أصول ثابتة ايضاح رقم (٥)
٨ ٥٥٨	٢٠ ٨١٦	٢١ ٩٩٣	٣١ ٩٣١	مصروفات بنكية
٨٧٣ ٦٠٠	٤٣٥ ٧٤٤	١ ٧٤٧ ٢٠٠	١ ٣٠٩ ٣٤٤	إيجارات
١٥٣ ٠٨٤	٩٨ ٧١٣	٢٩٠ ٠٨٩	١٨٥ ٥١٦	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
١٧١ ٦١٦	٧٤ ١٦٣	٢٦٦ ٨٢٥	١٣٠ ١٧٨	مصروفات سفر وانتقال
١٤٨ ٢٤٩	١٧٧ ١٢٥	٣٦٩ ١٨٤	٣٠٩ ٥٧٤	اشتراكات
٥٥٤ ٣١٥	٢٤١ ٥٩٩	١ ١٧٤ ٥٠٣	٣٦٧ ٤٦٦	أخرى
<u>١٠ ٠٥٣ ٤٨٢</u>	<u>٨ ٤٥٠ ٩٣٩</u>	<u>١٧ ٧٧٥ ٠٩٨</u>	<u>١٣ ٤٤٥ ١٥٤</u>	

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢٦- مصروفات أخرى

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن السنة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
٥ ١٧٧ ٠١٩	--	١٤ ٧٥٩ ٠١٩	--	عبء الاضمحلال في قيمة أرصدة العملاء (إيضاح رقم ١٠)
--	--	٧٠ ٣٢٤	--	مخصص مطالبات (إيضاح رقم ١٣)
<u>٥ ١٧٧ ٠١٩</u>	<u>--</u>	<u>١٤ ٨٢٩ ٣٤٣</u>	<u>--</u>	

٢٧- فوائد مؤجلة مستهلكه

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن السنة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
٧ ٨٧٢ ٠٨٨	٤ ٦٩٣ ٦٢٣	١٥ ٦١٦ ٨٧٤	١٠ ٢٦٣ ٨٢٥	فوائد مؤجلة مستهلكه*
<u>٧ ٨٧٢ ٠٨٨</u>	<u>٤ ٦٩٣ ٦٢٣</u>	<u>١٥ ٦١٦ ٨٧٤</u>	<u>١٠ ٢٦٣ ٨٢٥</u>	

* يتمثل هذا البند في قيمة الفوائد المؤجلة المحققة والتي استحققت خلال الفترة عن أقساط أرصدة عملاء الشركة (إيضاح رقم ١٠).

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٨ - صافي تكلفة التمويل

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
١٤٤ ٨٧٧	١٤٩ ٧٩٧	٥٨٥ ٣٣٣	٣٥٢ ٢٦٨	فوائد دائنة
١٥ ٩٦١ ٤٧٤	(٧١٥ ٦٦١)	٣ ٣٢٨ ٦٨٠	(١ ٤٦٥ ٤٠٩)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
<u>١٦ ١٠٦ ٣٥١</u>	<u>(٥٦٥ ٨٦٤)</u>	<u>٣ ٩١٤ ٠١٣</u>	<u>(١ ١١٣ ١٤١)</u>	

٢٩ - ضريبة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
(٦ ٥٣٤ ٤١١)	٤ ١٩٣ ٠٥٩	الضريبة المؤجلة إيضاح رقم (٢-٢٩)
<u>(٦ ٥٣٤ ٤١١)</u>	<u>٤ ١٩٣ ٠٥٩</u>	

٢٩-١ وفيما يلي بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل:

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
٢٨ ١٠٥ ٢٦٣	(٢٢ ٠٤٨ ٤٣٢)	صافي (الخسارة) الأرباح المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة)
٦ ٣٢٣ ٦٨٤	(٤ ٩٦٠ ٨٩٧)	ضريبة الدخل باستخدام السعر الساري
(٧٤٨ ٩٥٤)	٣٢٩ ٧١٧	أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة
(١١٩ ٤٣٢)	(٢٤٧ ٩١٥)	تأثير الإهلاكات
(٣ ٣٣٦ ٦٠٢)	--	تأثير حركة المخصصات والاضمحلال في العملاء والمدينون
(١٧٨ ٦٥٠)	١٥٠ ٧٥٠	تأثير المصروفات غير القابلة للخصم الضريبي
(٩ ٦٨٤ ٩٢٠)	(٦ ٩٢٢ ٥٩١)	خسائر ضريبية مرحلة
--	--	الضريبة
--	--	السعر الفعلي للضريبة

٢٩-٢ التزامات ضريبية مؤجلة:

رصيد (الالتزامات) الضريبية في	حركة الفترة	رصيد (الالتزامات) الضريبية في	
٢٠٢١/٦/٣٠		٢٠٢١/١/١	
(٦ ١٩٠ ٢٨١)	(٨٦٥ ٠٠٤)	(٥ ٣٢٥ ٢٧٧)	فروق أصول ثابتة
(٣٦ ٤٨٤ ٤٣٦)	٣٢٩ ٧١٧	(٣٦ ٨١٤ ١٥٣)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة
١١ ٦٥٠ ٩٣٧	٤ ٧٢٨ ٣٤٦	٦ ٩٢٢ ٥٩١	خسائر ضريبية مرحلة
٣٠ ٣٧٢ ٩٤٨	--	٣٠ ٣٧٢ ٩٤٨	فروق مخصصات واضمحلال
<u>(٦٥٠ ٨٣٢)</u>	<u>٤ ١٩٣ ٠٥٩</u>	<u>(٤ ٨٤٣ ٨٩١)</u>	صافي الالتزامات الضريبية

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

الضريبة المؤجلة غير المثبتة والتي ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل

٢٠٢١/٦/٣٠

٩ ٤٤٧ ٣٥٠

مجمع الاضمحلال فى العملاء والمدينون

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة فى السنوات المستقبلية.

٣٠- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تمتعت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبدية النشاط فى أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٨

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ وقد أسفر الفحص عن وجود رصيد دائن قدره ٦٤٠٨٩٦٦ جنية مصري للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنهاء النزاع فى اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٩٤٦٩٥٥ ٢٩ جنية مصري + وعاء مستقل م ٥٦ بمبلغ ٦٠٩ ٥٩٤ جنية مصري يستحق عنه ضريبة قدرها ٩٢٢ ١١٨ جنية مصري، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ٩٩ حجز فى ٢٠١٩/١/٣١.

السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت الأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها فى الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم إخطار الشركة وتم عمل محضر فى تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشرك بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الفحص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الفحص بتاريخ ٢٠١٨/١١/١١. وقد أسفر الفحص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنية مصري وتُرحل وتُغطى أوعية السنوات ٢٠١٣/٢٠١٠ بالإضافة إلى أوعية ضريبية مستقلة.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

بيان م٥٦	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اتعاب واستشارات اعمال تحت التنفيذ	١ ١٨٤ ٩٠٨	٢ ٣٩٠ ٨٩٥	٥٩٣ ٢٠٧	٥٨١ ٨١٢
اتعاب واستشارات ضمن مصروفات عمومية	١ ١٢٣ ٠٣٢	١ ١٩١ ٣٢٥	--	--
اتعاب توظيف	--	--	١٠ ٢٩٠	٤٧ ٧٥٥
علامة تجارية	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	--
إجمالي	٨ ٣٠٧ ٩٤٠	٣ ٥٨٢ ٢٢٠	٦٠٣ ٤٩٧	٦٢٩ ٥٦٧
بيان م٥٧	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عمولات	--	٣١ ٢٥٠	٢٦٦ ١٢١	--

كما تم اخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الفحص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بإنهاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف، وجرى تسوية ضريبة الاوعية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وجرى التحضير لأعمال الفحص عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤. (السنوات ٢٠١٨ / ٢٠٢٠ لم تطلب للفحص)

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١ ٦٦٥ جنيه مصري، وتم السداد.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١ ٢٢١ جنيه مصري وتم السداد.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصري وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناء على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصري بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصري وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.
- وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٩ تم قبول اعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٧١ ٦٥٩ جنيه مصري لاغير وتم إنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحاً واطار لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت المأمورية بربط تقديري عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديري وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وتم إعادة الفحص والربط الضريبي لتلك السنوات بمبلغ ١,٢٣٠ مليون جنيه تقريبا وجرى سدادها وتسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم اجراء الفحص لتلك السنوات وتم اخطار الشركة بنتيجة الفحص عن فروق ضريبية عن الاقرارات عن تلك السنوات وفقا لقرار اللجنة الداخلية في ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ بقيمة اجمالية ٣٦٩ ٧٣١ جنيه مصري وتم سداد الضريبة بالكامل وجرى تسوية الغرامات في ضوء القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

عام ٢٠١٩

جرى التحضير لأعمال الفحص الدفترى

عام ٢٠٢٠

لم تطلب للفحص

الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.
- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص الأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٥ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص الأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ١٩٠ ٦٣١ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية وتم سداد تلك الفروق الضريبية .
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ فى الميعاد القانوني.

ضريبة الدمغة

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.

لم تقم الأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢٠.

٣١- الموقف القانوني

- ١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية فى ١٠/٢٤/١٩٩٥، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٩٨٠ ٨٦٣ ٧٨ جنيه مصرى، (إيضاح رقم ٨-٣) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ و فى تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى ، عقدت أول جلسة بعد الإحالة من الدائرة أولى أفراد فى ١١ مايو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٤ يوليو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى جلسة ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى وبتلك الجلسة دفع محامى الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتراخيص وليس عقد وطلب إحالتها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحواظ مستندات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسة ١٨ يناير ٢٠٢٠ للاطلاع ، وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالإدخال ، وبجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسة ١ يوليو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٢١ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ١٨ سبتمبر ٢٠٢١
- وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مُرجحة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الرأى السائد إستناداً على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر فى شأن الشروط المنظمة فى إدارة واستغلال والتصرف فى الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية، وتعديله بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارين سالف الذكر لا ينطبقا على الشركة

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥، أي بعد بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمؤرخ في ١٩/١٠/١٩٩٥.

والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسري على الوقائع السابقة على إصداره - أي الأثر الرجعي للقوانين والقرارات - ومن ثم بات أن تنظيم القرار للوقائع لا يسري على العقد سند الدعوى وإذ تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعده هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرفي الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد فالثابت أن الثلاثة مراحل أ، ب، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل روعي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد إلا بتكامل مراحل.

- إن الشركة قد أوفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مرافق (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحي؛ - طرق - اتصالات) وراعت الوفاء بالتزاماتها بما فيها المخطط العام منذ تحرير العقد شامله المرحلة الثالثة. وقد نفذت الشركة مشروعات على أراضي تلك المرحلة مثل سكن العاملين ومحطة الكهرباء والتي أخذت عليها الموافقة من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية أراضي المرحلة الثالثة وموافقها على ذلك. وعليه نؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أورده العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.

- إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامة موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري لهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية مرجحه الكسب

هذا ويرى المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب معنوق بسبوني للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعنى أنها لا تسرى على العقد، وكذلك تجاهل تقرير المفوضين حقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقد متكامل، علاوة على وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن أرض المرحلة الثالثة والبدأ في تنميتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد أية شبهة لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخراً للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلى اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحلة الثالثة فإنه يري أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة إصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الأخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط واشتراطات الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.

٢- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذى انتدب لجنة ثلاثية من الخبراء المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتي أصدرت تقريرها للمحكمة والذي بموجبها باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبجلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة والزام المدعي عليه بمصروفات الدعوى وأتعاب المحاماه، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم فى جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ و فى تلك الجلسة أصدرت محكمة إستئناف القاهرة حكماً النهائي بقبول الإستئناف شكلاً و رفضه موضوعاً و تأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تقدم الطاعن بطعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

وبتاريخ ١٠ يونيو تقدمت الشركة بمذكرات للرد على أسباب الطعن ولم يقم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم إغلاق باب تقديم المذكرات، ولم يقم الطاعن باتخاذ أي إجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم أستخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستعجل بالدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرجحة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣- توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة -أراضي بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الإلتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٤- بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ تم إخطار الشركة المصرية بقرار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة رقم ١٥٨٨ الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ برفض إقامة مشروع مارينا سواري المملوك للشركة المصرية والمزمع إقامته بمركز سهل حشيش السياحي -مدينة إغردقة -محافظة البحر الأحمر. وحيث ان القرار قد صدر مخالفا لما أقرته اللجنة العليا وحيث سبق وأن صدر قرار اللجنة العليا - المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته بشأن حماية الشواطئ المصرية - موافقتها بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ بأنه لا مانع من إنشاء مشروع المارينا وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ صاحبة الاختصاص الأصيل والحصري بإصدار تراخيص إنشاء المارينا قمنا بالطعن على هذا القرار.

تم تداول نظر الدعوى أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ولم يقدم ممثل وزارة البيئة ثم دفاع على الطعن المقدم من جانبنا، وبجلسة ٨ فبراير ٢٠٢١ قرر السيد المفوض إنهاء الإجراءات وتم حجز الدعوى لإيداع التقرير من جانب هيئة المفوضين. وتم حجز الدعوى لإيداع تقرير المفوضين وجاري متابعة إيداع المفوضين لتقريرها ومن ثم تحديد جلسة أمام المحكمة.

٣٢- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
	٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.		
	٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة		

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
	العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.		
	٤- بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:		تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
	- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"		

- بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للفحص المحدود ومهام التأكد
الأخري والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة
والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ علي القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ علي أن
تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع
للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ .

- بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام معايير
المحاسبة المصرية تم ارجاء تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) الأدوات المالية ، (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ،
(٤٩) عقود التأجير ليبدأ التطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ بدلاً من أول يناير ٢٠٢٠ .
- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضي بالسماح بتأجيل اظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار
(٤٧) " الأدوات المالية" بالقوائم المالية الدورية حتي موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ، هذا وقد
اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت علي أن يتم ادراج الأثر المحاسبي المجمع
بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع التزام الشركات
بالإفصاح الكافي عن ذلك.

٣٣- أحداث هامة

- انتشر فيروس كورونا "COVID-١٩" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم مما تسبب في
تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية وأحدث انتشار فيروس كورونا "COVID-١٩" عدم يقين في البيئة
الاقتصادية العالمية. تراقب الشركة الوضع عن كثب وقد قامت الشركة بتفعيل خطة استمرارية الاعمال
والممارسات الاخري الخاص بالمخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للاعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا "
COVID-١٩" وتأثيره على العمليات والاداء المالي. نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا "
COVID-١٩" وتحسبا للتباطؤ الاقتصادي المتوقع تعمل الشركة عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على
العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر المتعلقة بالقطاعات الاكثر تأثراً
بالأزمة.

- وفيما يخص نشاط الشركة فان التأثير يتمثل في انخفاض القدرات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتأثر بيع المعروض من الاراضى ووحدات الإسكان السياحى المملوكة للشركة بصورة جوهرية حيث واكب ذلك قيام الإدارة بأعاده تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقى من تلك الاراضى والوحدات، هذا ولم يتأثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات.
- ويتلخص حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:
 - إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلي أهم الآثار المترتبة على مشروعات الشركة:-
 - مشروع جمران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جمران حيث أن المتبقي من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة إنشاء الوحدات.
 - أراضى الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استراتيجى من الأراضى كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة ارض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصري سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة ، وكذا بيع قطعة ارض بمبلغ ١٠٢ ٧١٠ ٤٧ ناتجة عن تسوية مستحقات احد عملاء الشركة
 - إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:
 - ١. استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للأراضى وللوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
 - ٢. قيام الإدارة بدراسة البدائل المتاحة لتخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الإنشاءات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفاً لتلك المشروعات.
 - ٣. تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
 - ٤. دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.
 - ٥. التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

رئيس مجلس الإدارة

أ.محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

أحمد مدبولى